

رأس الجلسة الأولى لمؤتمر معاهد التدريب في الشرق الأوسط

مصري: مشكلة الإدارة في الكوتا الطائفية

المستقبل - الجمعة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩ - العدد ٢٤٨٩ - المستقبل الإقتصادي - صفحة ١٢

اعتبر وزير الاعلام طارق متري أن "مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامية ضد المساءلة والمحاسبة"، في حين قال وزير الدولة السابق للتنمية الادارية ابراهيم شمس الدين أن آلية اختيار المديرين العاميين وموظفي الفئة الاولى التي قدمها الى الحكومة السابقة، "لم يتم التعامل معها بل تمت تحييتها بحياء"، متهماً "القوى السياسية الكبرى" بأنها لا تريد التخلي عن "قدرتها على اختيار القيادة الادارية



بالارغام".

فقد رأس متري أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وقال متري "أنا أت إليكم من لجنة صياغة البيان الوزاري في الحكومة الجديدة، وهذه اللجنة تضع سياسات قد تشعرون بأنها فعلاً ستتهض بلبنان. وقد تشعرون في الوقت نفسه بأن هذا البيان الوزاري هو مجرد كلام، والحقيقة هي أن علينا إيجاد طريقة للتوفيق منزلقين، أي ضرورة ألا نقول كلاماً يرفع مستوى التوقعات عند الناس إلى حد لا تستطيع أي حكومة من حكوماتنا أن تفي به، وأيضاً ألا نعطي انطباعاً بأن قضايا إصلاح الإدارة هي عملية مستعصية وليست سوى لائحة طويلة من التمنيات".

وقال أن "لبنان لديه مشكلة خاصة في تطبيق القوانين وهي أن سيادة الدولة منقوصة، لذا هي غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حقها في حصرية السلاح في يد الدولة".

ثم تحدثت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارتا رويداس، فشددت على "ضرورة أن يكون العاملون في الادارة العامة بالقدرة والكفاية والحوافز، وبالسلطة اللازمة". بدوره، تحدث مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي، عن المشاريع والبرامج التي يعمل عليها المركز في هذا المجال. وأشار الى أن المركز استقبل في السنتين الأخيرتين أكثر من ٦٠٠ مسؤول من دول المنطقة للمشاركة في ورش عمل. ورأى أن "اصلاح الادارات العامة أمر بالغ الصعوبة". وأضاف "علينا ان نكون عمليين ونبدأ بخطوات صغيرة ناجحة".

وقالت وكيلة وزارة المال الفلسطينية منى المصري، ان الحكومة الفلسطينية اعتمدت خطة متوسطة المدى للإصلاح والتنمية، ووضعت برنامج عمل للعامين المقبلين، يتطلب الاستعانة بخبراء وقادة موهوبين للقيام بالإصلاحات والتطويرات

اللزامة لإنشاء دولة مؤسسات".

ورأس وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الإدارية ابراهيم شمس الدين الجلسة الثانية، وألقى كلمة قال فيها "لا يمكن تصور ادارة من دون بنية قيادية، فمن دون قيادة لا تتقدم الادارة ولا تنتج أموراً مفيدة منها". وأوضح أن "الادارة هي خادم للناس وهذا مرتبط بتحول مفهوم الدولة من الدولة الحاكمة والمتسلطة الى الدولة الخادمة". واعتبر أن الدولة "تعود بذلك الى أصل وظيفتها وهي ان تكون خادمة للناس وليست ادارة تسلط". وتحدث في هذه الجلسة كل من ضحى عبد الحميد، مستشار أول السياسات لرئيس جهاز التنظيم والإدارة المصري، ومديرة الدراسات في المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر زهراء بوراس، الخبير الاقتصادي الدكتور مروان اسكندر.

النقد

ترأس مؤتمر شبكة معاهد التدريب مصري: الطائفية ضد المساءلة والمحاسبة



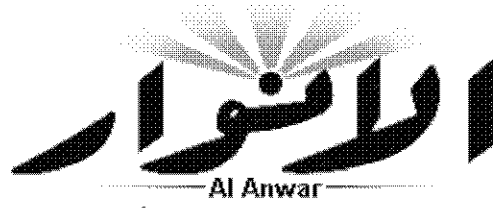
وزير الاعلام طارق متري مترئسا
جلسة في المعهد المالي.

اعتبر وزير الاعلام طارق متري ان "مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست في كوتا توزيع الوظائف على الطوائف فحسب، بل في الطائفية التي تعتبر درعا حامية ضد المساءلة والمحاسبة".

وقال خلال ترؤسه اولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا – GIFT MENA الذي يستضيفه معهد "باسل فليحان المالي والاقتصادي"، ان "الاصلاح لا يبدأ من سياسات كبيرة فحسب، بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان التي تشهد على امكان الاصلاح".
ولاحظ ان "التنافس بين القطاعين العام والخاص على جذب المؤهلات هو تنافس غير متكافئ، فمهما تحسن مستوى الاجور، ومهما فعلنا لن نستطيع التغلب على القطاع الخاص لان التنافس على الاجور هو مضيعة للوقت ويجب البحث عن ميزات تفضيلية اخرى غير مادية وهذا ممكن".

وردا على سؤال، اشار الى ان "محاولة الاصلاح في لبنان اصطدمت بعقبتين كبيرتين: العقبة الاولى، هي انه رغم ان اتفاق الطائف ينص على عدم تخصيص اي وظيفة لاي طائفة ما عدا وظائف الفئة الاولى، على مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين واعطاء الاولوية للكفائية، فان النص لم يطبق ولا تزال تعمل على نص الكوتا الطائفية مما يكرس طائفية الوظائف. اما العقبة الثانية فتتعلق بمدى استقلال الادارة عن السياسة، ففي لبنان افراط في تسييس كل شيء وتطييف السياسة". ولفت كذلك الى "الطائفية التي تعتبر درعا حامية ضد المساءلة والمحاسبة خلافا للقانون والمعايير والاصول الواجبة للمحاسبة".
ثم تحدثت الممثلة المقيمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي مارتا رويداس، فشدت على "ضرورة ان يحظى العاملون في الادارة العامة بالقدرة والكفاية والحوافز والسلطة اللازمة".

من جهته، عدّد مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي، المشاريع والبرامج التي يعمل عليها المركز في هذا المجال.
ولفتت وكيلة وزارة المال الفلسطينية منى المصري، ان حكومتها اعتمدت خطة متوسطة المدى للاصلاح والتنمية، ووضعت برنامج عمل للسنتين المقبلتين يتطلب الاستعانة بخبراء وقادة موهوبين للقيام بالاصلاحات اللازمة لانشاء دولة المؤسسات".
وبعد مداخلة لمديرة المعهد لمياء مبيض البساط، ترأس الوزير السابق ابراهيم شمس الدين الجلسة الثانية، وفتت في كلمته الى ان آلية اختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الاولى التي قدمها الى الحكومة السابقة، "لم يتم التعامل معها بل تمت تحتيتها بحياء"، متهما "القوى السياسية الكبرى" بانها لا تريد التخلي عن "قدرتها على اختيار القيادة الادارية".
وقال الخبير الاقتصادي مروان اسكندر ان "البرهان على ان الادارة الحكومية في لبنان غير ناجحة، هو ان اللجنتين اللتين قدمتا توصيات لم تود الى اي نتائج". ولاحظ ان "الادارة اللبنانية فضفاضة ومكلفة وقليلة الانتاج وبحاجة الى نفضة كاملة".
واذ اعتبر انه "لا يمكن ان نتوقع نموا بمعدلات مفيدة ما لم يحصل تحسين جذري في الادارة"، اشار الى ان "معدلات النمو التي حققها لبنان في الاعوام الثلاثة الاخيرة تعود الى نشاط اللبنانيين خارج لبنان افرادا وشركات".



مؤتمر شبكة معاهد التدريب في الشرق الأوسط

متري: الدولة غير قادرة على تطبيق القوانين شمس الدين: الاصلاح هو التنمية الادارية المستمرة

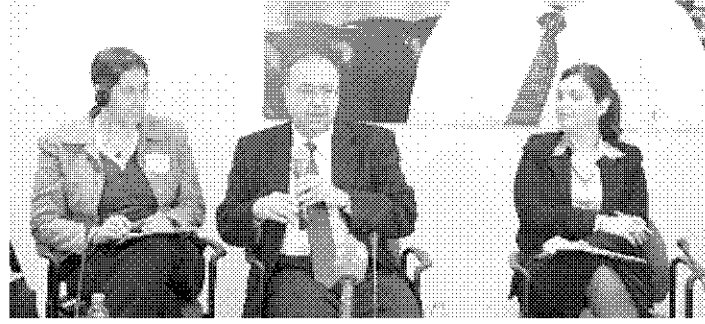
رأس وزير الاعلام طارق متري أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا GIFT-MENA الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، واعتبر الوزير متري أننا عندنا ادارات فيها قدر من الريادة وثمة محاولات لكسر هذه الحلقة وكسر هذه الصورة النمطية، مما يعيد الثقة بأن الاصلاح ممكن لكن في حدود تفرضها القيود السياسية، وفي لبنان ثمة قيد كبير يتمثل في العلاقة الجدلية بين الطائفية والزبائنية. ولاحظ متري أن التنافس بين القطاعين العام والخاص على جذب المؤهلات هو تنافس غير متكافئ، مهما تم تحسين مستوى الأجور ومهما فعلنا لن نستطيع التغلب على القطاع الخاص.

وقال: إن لبنان لديه مشكلة خاصة في تطبيق القوانين وهي أن سيادة الدولة منقوصة. ثم تحدثت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مارتا رويداس فشددت على ضرورة أن يكون العاملون في الادارة العامة بالقدرة والكفاية والجواز والسلطة اللازمة. بدوره تحدث مدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي عن المشاريع والبرامج التي يعمل عليها المركز في هذا المجال.

شمس الدين
وبعد كلمة وكالة وزارة المال الفلسطينية الدكتور منى المصري ومداخلة لمديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيض البساط، رأس وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الادارية ابراهيم شمس الدين الجلسة الثانية موضحاً أن (الادارة هي خادم للناس وهذا مرتبط بتحول مفهوم الدولة من الدولة الحاكمة والمتسلطة الى الدولة الخادمة). واعتبر ان الدولة (تعود بذلك الى أصل وظيفتها وهي أن تكون خادمة للناس وليست ادارة تسلط). وشدد على أن (الاصلاح ليس نشاطاً نقوم به في نقطة من الزمن ثم نتركه ولا نقوم بشيء، بل ان الاصلاح هو عملية التنمية الادارية المستمرة).

البلد

التنافس بين القطاعين العام والخاص غير متكافئ

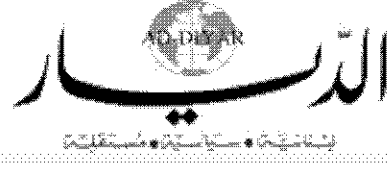


"سيادة الدولة اللبنانية منقوصة"

اعتبر وزير الاعلام طارق متري أن "سيادة الدولة اللبنانية منقوصة" مما يجعلها "غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حقها في حصرية السلاح في يدها"، ورأى أن "مشكلة الإدارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة"، في حين قال وزير الدولة السابق للتنمية الإدارية ابراهيم شمس الدين أن آلية اختيار المديرين العميين وموظفي الفئة الأولى التي قدمها الى الحكومة السابقة، "لم يتم التعامل معها بل تمت تحجيتها" بحياء، متهماً "القوى السياسية الكبرى" بأنها لا تريد التخلي عن "قدرتها على اختيار القيادة الادارية بالارغام."

وترأس متري أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا GIFT- MENA الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

واعتبر متري أن معهد باسل فليحان "هو من مؤسسات القطاع العام اللبناني التي تساهم في تغيير الصورة النمطية غير المشرقة للإدارة، وتساهم أيضاً في تغيير وسائل العمل والقدرة على جذب المؤهلات في وزارة المال". ورأى أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، تشهد على إمكان الإصلاح". ولاحظ متري أن "التنافس بين القطاعين العام والخاص على جذب المؤهلات هو تنافس غير متكافئ، ومهما تم تحسين مستوى الأجور ومهما فعلنا لن نستطيع التغلب على القطاع الخاص، فالتنافس على الأجور هو مضيعة للوقت، والبحث فيه مضيعة للوقت ويجب البحث عن ميزات تفضيلية أخرى غير مادية وهذا ممكن."



مؤتمر شبكة معاهد التدريب في الشرق الأوسط مصري : سيادة الدولة منقوصة ومشكلة الادارة في الطائفية شمس الدين : الإصلاح هو عملية التنمية الإدارية المستمرة

اعتبر وزير الاعلام طارق متري امس أن «سيادة الدولة اللبنانية منقوصة» مما يجعلها «غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حرقها في حصرية السلاح في يدها»، ورأى أن «مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة». في حين قال وزير الدولة السابق للتنمية الادارية ابراهيم شمس الدين أن آلية اختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الاولى التي قدمها الى الحكومة السابقة، «لم يتم التعامل معها بل تمت تنحيها بحياء»، متهماً «القوى السياسية الكبرى» بأنها لا تريد التخلي عن «قدرتها على اختيار القيادة الادارية بالارغام». وترأس متري اولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا GIFT-MENA الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وقال «في بلداننا عندنا إدارات فيها قدر من الريادة وثمة محاولات لكسر هذه الحلقة وكسر هذه الصورة النمطية، ما يعيد الثقة بأن الاصلاح ممكن لكن في حدود تفرضها القيود السياسية، وفي لبنان ثمة قيد كبير يتمثل في العلاقة الجدلية بين الطائفية والريابانية». وفي رده على أحد الأسئلة، أشار الوزير متري الى أن «محاولة الإصلاح في لبنان اصطدمت بعقبتين كبيرتين». وقال «العقبة الأولى هي أنه رغم ان اتفاق الطائف ينص على عدم تخصيص اي وظيفة لأي طائفة ما عدا وظائف الفئة الأولى، على مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين واعطاء الأولوية للكفاءة، فان النص لم يطبق وما زلنا نعمل على نص الكوتا الطائفية في الوظائف، مما يكرس طائفية الوظائف». واضاف «العقبة الأخرى تتعلق بمدى استقلال الادارة عن السياسة، فليبنان بلد فيه افراط في تسييس كل شيء وتطييف السياسة».

ثم تحدثت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارتا رويداس، فشددت على «ضرورة أن يكون العالمون في الادارة العامة بالقدرة والكفاية والحوافز، وبالسلطة اللازمة». وبرزت اهمية «وجود ارادة سياسية للإصلاح»، معتبرة أن «التدريب وبناء القدرات عنصر اساسي» في تطوير الادارة العامة واصلاحها. وعرضت لعدد من المشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع الجهات الحكومية اللبنانية في هذا الاطار.

شامي بدوره، تحدث مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة لشامي، عن المشاريع والبرامج التي يعمل عليها المركز في هذا المجال. و اشار الى أن المركز استقبل في السنتين الأخيرتين أكثر من ٦٠٠ مسؤول من دول المنطقة للمشاركة في ورش عمل. ولاحظ «قصوراً في القدرات المؤسسية» في الادارات العامة في دول المنطقة، مشدداً على ضرورة «بناء المؤسسات».

ورأى أن «اصلاح الادارات العامة أمر بالغ الصعوبة». وأضاف «علينا أن نكون عمليين ونبدأ بخطوات صغيرة ناجحة». المصري

وقالت وكيلة وزارة المال الفلسطينية الدكتورة منى المصري، ان الحكومة الفلسطينية اعتمدت خطة متوسطة المدى للإصلاح والتنمية، ووضعت برنامج عمل للعاملين المقبلين، يتطلب الاستعانة بخبراء وقادة موهوبين للقيام بالاصلاحات والتطويرات اللازمة لإنشاء دولة مؤسسات». وأضافت «تم البدء بانشاء فرق مراكز التميز في الوزارات والمؤسسات الحكومية، للرقى بمستوى الخدمات، وظهرت حاجة بعض الفرق الى قادة موهوبين».

البساط
وختاماً، كانت مداخلة لمديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيّض البساط فقالت ان «المعهد
انشىء لمواكبة ادخال عناصر جدد الى وزارة المال ضمن اطار عملية اصلاح الوزارة». شمس الدين
وترأس وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الادارية ابراهيم شمس الدين الجلسة الثانية.
واوضح ان «الادارة هي خادم للناس وهذا مرتبط بتحول مفهوم الدولة من الدولة الحاكمة والمتسلطة الى الدولة
الخادمة». واعتبر أن الدولة «تعود بذلك الى اصل وظيفتها وهي أن تكون خادمة للناس وليست ادارة تسلط». وشدّد شمس الدين على أن «الاصلاح ليس نشاطا نقوم به في نقطة من الزمن ثم نتركه ولا نقوم بشيء، بل
ان الاصلاح هو عملية التنمية الاداية المستمرة». ثم عرضت الدكتورة ضحى عبد الحميد، مستشار أول السياسات لرئيس جهاز التنظيم والإدارة المصري، للنظام
البيروقراطي المصري.

متري: مشكلتنا هي الطائفية التي تعتبر درعا حاميا ضد المساءلة والمحاسبة

١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩

اعتبر وزير الاعلام طارق متري أن "سيادة الدولة اللبنانية منقوضة" مما يجعلها "غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حرقها في حصرة السلاح في يدها". ورأى خلال ترؤسه أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا GIFT-MENA الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، أن "مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست فقط في الكونا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة". ورأى أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، تشهد على إمكان الإصلاح". ولفت الى ان لجنة صياغة البيان الوزاري في الحكومة الجديدة تضع سياسات قد تشعرون بأنها فعلاً ستنهض لبنان. وشدد على ضرورة "ألا نقول كلاماً يرفع مستوى التوقعات عند الناس إلى حد لا تستطيع أي حكومة من حكوماتنا أن تفي به، وأيضاً ألا نعطي انطباعاً بأن قضايا إصلاح الإدارة هي عملية مستعصية وليست سوى لائحة طويلة من التمنيات". وشدد متري على وجوب "كسر هذه الحلقة"، مشيراً إلى "وجود تجارب ناجحة". ولاحظ متري أن "التنافس بين القطاعين العام والخاص على جذب المؤهلات هو تنافس غير متكافئ". وفي رده على أحد الأسئلة، أشار الوزير متري إلى أن "محاولة الإصلاح في لبنان اصطدمت بعقبة استمرار العمل على نص الكونا الطائفية في الوظائف، مما يكرس طائفية الوظائف". وأضاف "العقبة الأخرى تتعلق بمدى استقلال الإدارة عن السياسة، فلبنان بلد فيه إفراط في تسييس كل شيء وتطيف السياسة". وأعتبر أن "النظام الذي اعتمد في اختيار الموظفين يتناقض مع صلاحيات الوزير الدستورية كونه يتمتع بحق ترشيح من يشاء لشغل وظائف الفئة الأولى وليس لأحد سواه الحق في الترشيح وإذا لم يوافق مجلس الوزراء على الاسم المرشح يستطيع الوزير أن يرشح أسماء أخرى". وقال: لدينا مشكلة في السير في آلية الترشيح التي حاولنا السير بها وسميناها ديمقراطية الجدارة".

إبراهيم شمس الدين: الدستور معلق وثمة حال طوارئ غير معلنة

أكد وزير الدولة الأسبق لشؤون التنمية الإدارية إبراهيم شمس الدين أن "الإصلاح ليس نشاطا نقوم به في نقطة من الزمن ثم نتركه ولا نقوم بشيء، بل إن الإصلاح هو عملية التنمية الإدارية المستمرة". وأبرز شمس الدين خلال مؤتمر بمعهد باسل فليحان أهمية دور النساء في المجتمع وفي الحكم والإدارة العامة. وأشار إلى أن "ثمة معطيات إحصائية ذات دلالة تفيد بأن النساء أكثر دقة في العمل من الرجال، وأقل ميلا إلى الفساد والفساد".

وذكر شمس الدين بأنه خلال توليه منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية في الحكومة الماضية تقدم، بتكليف من مجلس الوزراء، بمشروع آلية لاختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الأولى، لافتاً إلى أن "ثمة شغورا في هذه الفئة بنسبة ٤٥ عي المئة حالياً".

وأشار إلى أن ما تقدم به رفض من القوى السياسية الكبرى ليس لأنها غير جيدة، ولكن لأن كل جهة تريد الاستمرار في أن تشهر أسماءها الخاصة وتطلب تعيين أزمائها.

وأضاف "لا أحد يريد إدارة بل يريدون اتباعاً، وثمة أقطاع سياسي في لبنان".

ولاحظ شمس الدين أن "الدستور اللبناني معلق وثمة حال طوارئ غير معلنة في لبنان، وتعلنها غير الدولة".

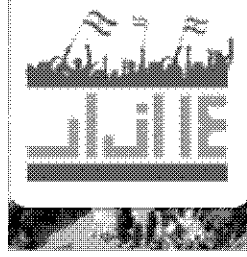


مترى: سيادة الدولة اللبنانية منقوصة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين

رأى وزير الإعلام طارق مترى أن "سيادة الدولة اللبنانية منقوصة، ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حقها في حصرية السلاح في يدها"، معتبراً أن "مشكلة الإدارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف، بل في الطائفية التي تعتبر دعماً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة".

مترى، وفي أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "GIFT-MENA" الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، اعتبر أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، التي تشهد على إمكان الإصلاح"، وتابع: "نحن في العالم العربي عموماً نضع سياسات، وأنا أتو إليكم من لجنة صياغة البيان الوزاري في الحكومة الجديدة، وهذه اللجنة تضع سياسات قد تشعرون بأنها فعلاً ستنهض بلبنان، وقد تشعرون في الوقت نفسه بأن هذا البيان الوزاري هو مجرد كلام، والحقيقة هي أنه علينا إيجاد طريقة للتوفيق بين هذين المنزلقين، أي ضرورة ألا نقول كلاماً يرفع مستوى التوقعات عند الناس إلى حد لا تستطيع أي حكومة من حكوماتنا أن تفي به، وأيضاً ألا نعطي انطباعاً بأن قضايا إصلاح الإدارة هي عملية مستعصية وليست سوى لائحة طويلة من التمنيات".

وأشار مترى إلى أن "محاولة الإصلاح في لبنان اصطدمت بعقبتين كبيرتين"، وقال: "العقبة الأولى هي أنه رغم أن اتفاق الطائف ينص على عدم تخصيص أي وظيفة لأي طائفة ما عدا وظائف الفئة الأولى، وعلى مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وإعطاء الأولوية للكفاءة، فإن النص لم يطبق وما زلنا نعمل على نص الكوتا الطائفية في الوظائف، ما يكرس طائفية الوظائف"، وأضاف: "العقبة الأخرى تتعلق بمدى استقلال الإدارة عن السياسة، فبأن بلد فيه إفراط في تسييس كل شيء، وتطبيب للمياسة".

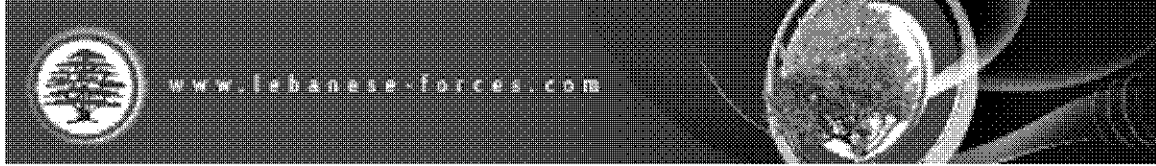


متري: سيادة الدولة منقوضة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين

اعتبر وزير الاعلام طارق متري أن سيادة الدولة اللبنانية منقوضة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حرقها في حصرية السلاح في يدها.

ورأى أن مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة.

ورأى خلال ترؤسه اولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي يستفيضة معهد باسل فليحان أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، تشهد على إمكان الإصلاح.



متري: سيادة الدولة منقوضة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين

اعتبر وزير الاعلام طارق متري أن سيادة الدولة اللبنانية منقوضة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حرقها في حصرية السلاح في يدها.

ورأى أن مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة.

ورأى خلال ترؤسه اولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي يستفيضة معهد باسل فليحان أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، تشهد على إمكان الإصلاح.

ترأس الجلسة الأولى من مؤتمر شبكة معاهد التدريب في الشرق الأوسط متري: سيادة الدولة منقوصة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين شمس الدين: تمت تنحية آلية اختيار المديرين العميين بحياء

المركزية- اعتبر وزير الاعلام طارق متري أن "سيادة الدولة اللبنانية منقوصة" مما يجعلها "غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حرقها في حصري السلاح في يدها"، ورأى أن "مشكلة الادارة العامة في لبنان ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعاً حامياً ضد المساءلة والمحاسبة"، في حين قال وزير الدولة السابق للتنمية الادارية ابراهيم شمس الدين أن آلية اختيار المديرين العميين وموظفي الفئة الاولى التي قدمها الى الحكومة السابقة، "لم يتم التعامل معها بل تمت تنحيها بحياء"، متهماً "القوى السياسية الكبرى" بأنها لا تريد التخلي عن "قدرتها على اختيار القيادة الادارية بالارغام".

متري: وترأس متري أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا GIFT-MENA الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. واعتبر أن معهد باسل فليحان "هو من مؤسسات القطاع العام اللبناني التي تساهم في تغيير الصورة النمطية غير المشرفة للإدارة، وتساهم أيضاً في تغيير وسائل العمل والقدرة على جذب المؤهلات في وزارة المال". واذ أشار الى أن "هذه الصورة النمطية تنطلق من ملاحظات واقعية ومشاهدات دقيقة للواقع، ولكن فيها تعميم وإجحاف في حق محاولات كثيرة في كل الإدارات من أجل التقدم والإصلاح والنهوض بإدارات القطاع العام". ورأى أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، تشهد على إمكان الإصلاح".

وتابع "نحن في العالم العربي عموماً نضع سياسات، وأنا أت إليكم من لجنة صياغة البيان الوزاري في الحكومة الجديدة، وهذه اللجنة تضع سياسات قد تشعرون بأنها فعلاً ستنهض لبنان... وقد تشعرون في الوقت نفسه بأن هذا البيان الوزاري هو مجرد كلام، والحقيقة هي أن علينا إيجاد طريقة للتوفيق بين هذين المنزلقين، أي ضرورة ألا نقول كلاماً يرفع مستوى التوقعات عند الناس إلى حد لا تستطيع أي حكومة من حكوماتنا أن تفي به، وأيضاً ألا نعطي انطباعاً بأن قضايا إصلاح الإدارة هي عملية مستعصية وليست سوى لائحة طويلة من التمنيات". وأضاف "تمة صورة نمطية عن الإدارة بأنها غير فاعلة ويصعب إصلاحها وأن الحكومات تعد سياسات عامة غير قابلة للتطبيق وتبقى في إطار الأمنيات".

وشدد متري على وجوب "كسر هذه الحلقة"، مشيراً إلى "وجود تجارب ناجحة". وقال "في بلداننا عندنا إدارات فيها قدر من الريادة وثمة محاولات لكسر هذه الحلقة وكسر هذه الصورة النمطية، ما يعيد الثقة بأن الإصلاح ممكن لكن في حدود تفرضها القيود السياسية، وفي لبنان تمة قيد كبير يتمثل في العلاقة الجدلية بين الطائفية والزيائية". وتطرق متري الى النقطة المتعلقة بجاذبية القطاع العام بالنسبة إلى أصحاب الكفاءات. وقال "قبل أن أعين وزيراً كنت مقيماً خارج لبنان وكانت لدي صورة نمطية عن الإدارة اللبنانية بأنها لا تجذب المؤهلات التي تفضل التوجه إلى القطاع الخاص، وكثيرون يهاجرون إذا أتاحت لهم الفرصة، في المقابل في البلد الذي كنت أقيم فيه كان للقطاع العام جاذبية كبيرة وإذا خير أي صاحب مؤهلات بين القطاع العام والقطاع الخاص سيذهب إلى القطاع العام ولا جدل في الأمر، حتى ولو كان الراتب في القطاع العام أدنى مما هو في القطاع الخاص لأن التعويض المعنوي الذي يعطيه العمل في القطاع العام لأصحاب المؤهلات كبير جداً في المجتمعات الديمقراطية حيث فكرة الخير العام هي المحرك الأول للسياسيين والمسؤولين عن القطاع العام".

ولاحظ متري أن "التنافس بين القطاعين العام والخاص على جذب المؤهلات هو تنافس غير متكافئ، ومهما تم تحسين مستوى الأجور ومهما فعلنا لن نستطيع التغلب على القطاع الخاص، فالتنافس على الأجور هو مضيعة للوقت، والبحث فيه مضيعة للوقت ويجب البحث عن ميزات تفاضلية أخرى غير مادية وهذا ممكن". وأضاف "قد تستغربون ان تمة اعداداً كبيرة من الشباب والشابات، إذا أعطيت لهم الفرصة ليحققوا أفضل ما عندهم من مؤهلات في القطاع العام، هم مستعدون للذهاب إليه حتى ولو كان ذلك على حساب فوائد مالية قد يجنونها إذا هاجروا أو عملوا في مصارف وشركات حيث المرتبات مرتفعة".

وفي رده على أحد الأسئلة، أشار متري إلى أن "محاولة الإصلاح في لبنان اصطدمت بعقبتين كبيرتين". وقال "العقبة الأولى هي أنه رغم أن اتفاق الطائف ينص على عدم تخصيص أي وظيفة لأي طائفة ما عدا وظائف الفئة الأولى، على مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وإعطاء الأولوية للكفاءة، فإن النص لم يطبق وما زلنا نعمل على نص الكوتا الطائفية في الوظائف، مما يكرس طائفية الوظائف".

وأضاف "العقبة الأخرى تتعلق بمدى استقلال الإدارة عن السياسة، فليبنان بلد فيه إفراط في تسييس كل شيء وتطييف السياسة".

واعتبر أن "النظام الذي اعتمد في اختيار الموظفين يتناقض مع صلاحيات الوزير الدستورية كونه يتمتع بحق ترشيح من

يشاء لشغل وظائف الفئة الأولى وليس لأحد سواه الحق في الترشيح وإذا لم يوافق مجلس الوزراء على الاسم المرشح يستطيع الوزير أن يرشح أسماء أخرى". وقال: لدينا مشكلة في السير في آلية الترشيح التي حاولنا السير بها وسميها ديمقراطية الجدارة.

وتابع "المشكلة ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفة التي تعتبر درعاً حامية ضد المساءلة والمحاسبة خلافاً للقانون والمعايير والأصول الواجبة للمحاسبة". وقال أن "لبنان لديه مشكلة خاصة في تطبيق القوانين وهي أن سيادة الدولة منقوصة، لذا هي غير قادرة على تطبيق القوانين بدءاً من حقها في حصرية السلاح في يد الدولة وغير ذلك ما يعني أنه عندما تكون الدولة غير قادرة على تطبيق القوانين يصير كل شيء متاحاً أمام التوسطات لتتحكم هي بالإدارة وباتت أقوى من القانون في إدارة الدولة". رويداس: ثم تحدثت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارتا رويداس، فشددت على "ضرورة أن يكون العالمون في الإدارة العامة بالقدرة والكفاية والحوافز، وبالسلطة اللازمة". وبرزت أهمية "وجود ارادة سياسية للإصلاح"، معتبرة أن "التدريب وبناء القدرات عنصر اساسي" في تطوير الادارة العامة واصلاحها. وعرضت لعدد من المشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع الجهات الحكومية اللبنانية في هذا الاطار. شامي: بدوره، تحدث مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (ميناك) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي، عن المشاريع والبرامج التي يعمل عليها المركز في هذا المجال.

المصري: وقالت وكيلة وزارة المال الفلسطينية الدكتورة منى المصري، ان الحكومة الفلسطينية اعتمدت خطة متوسطة المدى للإصلاح والتنمية، ووضعت برنامج عمل للعامين المقبلين، يتطلب الاستعانة بخبراء وقادة موهوبين للقيام بالإصلاحات والتطويرات اللازمة لإنشاء دولة مؤسسات". شمس الدين: وبعد مداخلة لمديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيض البساط، رأس وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الادارية ابراهيم شمس الدين الجلسة الثانية، وألقى كلمة أشار فيها الى "بديهية فكرة القيادة ووجود بنية أو صيغة قيادة في أي جماعة بشرية منظمة". وأضاف "لا يمكن تصور ادارة من دون بنية قيادية، فمن دون قيادة لا تتقدم الادارة ولا تنتج أموراً مفيدة منها".

وأوضح أن "الادارة هي خادم للناس وهذا مرتبط بتحول مفهوم الدولة من الدولة الحاكمة والمتسلطة الى الدولة الخادمة". واعتبر أن الدولة "تعود بذلك الى أصل وظيفتها وهي ان تكون خادمة للناس وليست ادارة تسلط". وشدد على أن "الإصلاح ليس نشاطاً نقوم به في نقطة من الزمن ثم نتركه ولا نقوم بشيء، بل ان الإصلاح هو عملية التنمية الادارية المستمرة".

وأبرز أهمية دور النساء في المجتمع وفي الحكم والادارة العامة. وأشار الى أن "ثمة معطيات احصائية ذات دلالة تفيد بأن النساء أكثر ذقة في العمل من الرجال، واقل ميلا الى الفساد و الافساد، ولديهن حافز اضافي للنجاح وهو اثبات قدرتهن". ورأى أن "اهمال هذه النقطة وعدم افساح المجال لتولي النساء مهام دقيقة وصعبة هو خطأ كبير بمعنى الحاكمية".

وذكر شمس الدين بأنه خلال توليه منصب وزير الدولة للتنمية الادارية في الحكومة الماضية تقدم، بتكليف من مجلس الوزراء، بمشروع آلية لاختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الاولى، لافتاً الى ان "ثمة شعورا في هذه الفئة بنسبة ٤٥ عي المئة حالياً". وقال "في فهمي وبرأي كثيرين هذه الآلية صحيحة وجيدة وشفافة، لكن هذه الآلية لم يتم التعامل معها بل تمت تنحيها بحياء".

وأضاف "هذه الآلية تتيح للقيادة السياسية والسلطة الاجرائية أن تختار ٣٠ او ٤٠ شخصاً في قيادة الادارة العامة، بناء على مواصفات ومعايير يمكن فحصها وتصحيحها والتحقق منها، لكنها رفضت من القوى السياسية الكبرى ليس لأنها غير جيدة، ولكن لأن كل جهة تريد الاستمرار في ان تشهر اسماءها الخاصة وتطلب تعيين ازمائها". وأضاف "لا أحد يريد ادارة بل يريدون اتباعاً، وثمة اقطاع سياسي في لبنان، والجهات التي تملك سلطة غير قانونية وقادرة على اختيار قيادة ادارية بالارغام، لا تجد نفسها مضطرة للقبول باقرار مبادئ عدالة وحق في هذا المجال، ولكن أمل في أن تتمكن الحكومة الجديدة من تحقيق تقدم في هذا المجال". ولاحظ شمس الدين ختاماً أن "الدستور اللبناني معلق وثمة حال طوارئ غير معلنة في لبنان، وتعلنها غير الدولة".

إسكندر: وقال الخبير الاقتصادي الدكتور مروان إسكندر ان "البرهان على أن الادارة الحكومية في لبنان غير ناجحة هو أن اللجنتين اللتين قدمتا توصيات لم تؤدي الى أي نتائج". ولاحظ أن "الادارة اللبنانية فضفاضة ومكلفة وقليلة الانتاجية وبحاجة الى نفضة كاملة". وأضاف "لقد وضع الوزير شمس الدين اصبعه على الجرح بقوله انه لم يجد أي رغبة للنظر في مشروع آلية اختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الأولى الذي قدمه". وتابع "لا يمكن أن نتوقع نمواً بمعدلات مفيدة ما لم يحصل تحسين جذري في الادارة". واعتبر أن "معدلات النمو التي حققها لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة تعود الى نشاط اللبنانيين خارج لبنان أفراداً وشركات".



اقتصاد - الوزير متري ترأس الجلسة الأولى في مؤتمر شبكة "مينا - غيفت":

**سيادة الدولة اللبنانية منقوصة ما يجعلها غير قادرة على تطبيق القوانين
مشكلة الادارة في توزيع الوظائف وفي الطائفية الدرغ الحامية ضد المساءلة**

**شمس الدين: آلية اختيار المديرين العاميين وموظفي الفئة الاولى تمت تحيبتها
القوى السياسية الكبرى لا تريد التخلي عن اختيارها القيادة الادارية بالارغام**

وطنية - ترأس وزير الإعلام الدكتور طارق متري اليوم، أولى جلسات المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا GIFT-MENA الذي يستضيفه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

واعتبر الوزير متري أن معهد باسل فليحان "هو من مؤسسات القطاع العام اللبناني التي تساهم في تغيير الصورة النمطية غير المشرفة للإدارة، وتساهم أيضا في تغيير وسائل العمل والقدرة على جذب المؤهلات في وزارة المال". وأشار الى أن "هذه الصورة النمطية تنطلق من ملاحظات واقعية ومشاهدات دقيقة للواقع، ولكن فيها تعميم وإجحاف في حق محاولات كثيرة في كل الإدارات من أجل التقدم والإصلاح والنهوض بإدارات القطاع العام".

وإذ رأى أن "الإصلاح لا يبدأ فقط من سياسات كبيرة بل من محاولات صغيرة، كمحاولة معهد باسل فليحان، تشهد على إمكان الإصلاح"، قال: "نحن في العالم العربي عموما نضع سياسات، وأنا أت إليكم من لجنة صياغة البيان الوزاري في الحكومة الجديدة، وهذه اللجنة تضع سياسات قد تشعرون بأنها فعلا ستنهض بلبنان... وقد تشعرون في الوقت نفسه بأن هذا البيان الوزاري هو مجرد كلام، والحقيقة هي أن علينا إيجاد طريقة للتوفيق بين هذين المنزلقين، أي ضرورة ألا نقول كلاما يرفع مستوى التوقعات عند الناس إلى حد لا تستطيع أي حكومة من حكوماتنا أن تفي به، وأيضا ألا نعطي انطباعا بأن قضايا إصلاح الإدارة هي عملية مستعصية وليست سوى لائحة طويلة من التمنيات".

أضاف: "ثمة صورة نمطية عن الإدارة بأنها غير فاعلة ويصعب إصلاحها وأن الحكومات تعد سياسات عامة غير قابلة للتطبيق وتبقى في إطار الأمنيات".

وشدد الوزير متري على وجوب "كسر هذه الحلقة"، مشيرا إلى "وجود تجارب ناجحة". وقال: "في بلداننا عندنا إدارات فيها قدر من الريادة وثمة محاولات لكسر هذه الحلقة وكسر هذه الصورة النمطية، ما يعيد الثقة بأن الإصلاح ممكن لكن في حدود تفرضها القيود السياسية، وفي لبنان ثمة قيد كبير يتمثل في العلاقة الجدلية بين الطائفية والزبائنية".

وتطرق الى النقطة المتعلقة بجاذبية القطاع العام بالنسبة إلى أصحاب الكفاءات. وقال: "قبل أن أعين وزيرا كنت مقيما خارج لبنان وكانت لدي صورة نمطية عن الإدارة اللبنانية بأنها لا تجذب المؤهلات التي تفضل التوجه إلى القطاع الخاص، وكثيرون يهاجرون إذا أتحت لهم الفرصة. في المقابل، في البلد الذي كنت أقيم فيه، كان للقطاع العام جاذبية كبيرة. وإذا خير أي صاحب مؤهلات بين القطاع العام والقطاع الخاص سيذهب إلى القطاع العام ولا جدل في الأمر، حتى ولو كان الراتب في القطاع العام أدنى مما هو في القطاع الخاص لأن التعويض المعنوي الذي يعطيه العمل في القطاع العام لأصحاب المؤهلات كبير جدا في المجتمعات الديمقراطية حيث فكرة الخير العام هي المحرك الأول للسياسيين والمسؤولين عن القطاع العام".

ولاحظ الوزير متري أن "التنافس بين القطاعين العام والخاص على جذب المؤهلات هو تنافس غير متكافئ، ومهما تم تحسين مستوى الأجور ومهما فعلنا لن نستطيع التغلب على القطاع الخاص، فالتنافس على الأجور هو مضيعة للوقت، والبحث فيه مضيعة للوقت ويجب البحث عن ميزات تفاضلية أخرى غير مادية وهذا ممكن".

أضاف: "قد تستعربون ان ثمة اعدادا كبيرة من الشباب والشابات، إذا أعطيت لهم الفرصة ليحققوا أفضل ما عندهم من مؤهلات في القطاع العام، هم مستعدون للذهاب إليه حتى ولو كان ذلك على حساب فوائد مالية قد يجنونها إذا هاجروا أو عملوا في مصارف وشركات حيث المرتبات مرتفعة".

وفي رده على أحد الأسئلة، أشار الوزير متري إلى أن "محاولة الإصلاح في لبنان اصطدمت بعقبتين كبيرتين". وقال: "العقبة الأولى هي أنه رغم

أن اتفاق الطائف ينص على عدم تخصيص أي وظيفة لأي طائفة ما عدا وظائف الفئة الأولى، على مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وإعطاء الأولوية للكفاءة، فإن النص لم يطبق وما زلنا نعمل على نص الكوتا الطائفية في الوظائف، مما يكرس طائفية الوظائف". وأضاف: "العقبة الأخرى تتعلق بمدى استقلال الإدارة عن السياسة، فلبنان بلد فيه إفراط في تسييس كل شيء وتطييف السياسة".

وأعتبر أن "النظام الذي اعتمد في اختيار الموظفين يتناقض مع صلاحيات الوزير الدستورية كونه يتمتع بحق ترشيح من يشاء لشغل وظائف الفئة الأولى وليس لأحد سواه الحق في الترشيح وإذا لم يوافق مجلس الوزراء على الاسم المرشح يستطيع الوزير أن يرشح أسماء أخرى". وقال: "لدينا مشكلة في السير في آلية الترشيح التي حولنا السير بها وسميناها ديمقراطية الجدارة".

وتابع: "المشكلة ليست فقط في الكوتا في توزيع الوظائف على الطوائف بل في الطائفية التي تعتبر درعا حامية ضد المساءلة والمحاسبة خلافا للقانون والمعايير والأصول الواجبة للمحاسبة".

وقال: "إن لبنان لديه مشكلة خاصة في تطبيق القوانين وهي أن سيادة الدولة منقوصة، لذا هي غير قادرة على تطبيق القوانين بدءا من حقها في حصرية السلاح في يد الدولة وغير ذلك ما يعني أنه عندما تكون الدولة غير قادرة على تطبيق القوانين يصير كل شيء متاحا أمام التوسطات لتتحكم هي بالإدارة وبتت أقوى من القانون في إدارة الدولة".

رويّداس

ثم تحدثت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارتا رويّداس، فشددت على "ضرورة أن يكون العاملون في الإدارة العامة بالقدره والكفاية والحوافز، وبالسلطة اللازمة". وبرزت أهمية "وجود ارادة سياسية للإصلاح"، معتبرة ان "التدريب وبناء القدرات عنصر اساسي" في تطوير الادارة العامة واصلاحها". وعرضت لعدد من المشاريع التي ينفذها برنامج الامم المتحدة الانمائي مع الجهات الحكومية اللبنانية في هذا الاطار.

شامي

بدوره، تحدث مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي، عن المشاريع والبرامج التي يعمل عليها المركز في هذا المجال. وأشار الى أن المركز "استقبل في السنتين الأخيرتين أكثر من ٦٠٠ مسؤول من دول المنطقة للمشاركة في ورش عمل". ولاحظ "تصورا في القدرات المؤسسية" في الإدارات العامة في دول المنطقة، مشددا على ضرورة "بناء المؤسسات". ورأى أن "اصلاح الادارات العامة أمر بالغ الصعوبة". وقال: "علينا ان نكون عمليين ونبدأ بخطوات صغيرة ناجحة".

المصري

وقالت وكيلة وزارة المال الفلسطينية الدكتورة منى المصري ان "الحكومة الفلسطينية اعتمدت خطة متوسطة المدى للإصلاح والتنمية، ووضعت برنامج عمل للعاملين المقبلين، يتطلب الاستعانة بخبراء وقادة موهوبين للقيام بالإصلاحات والتطويرات اللازمة لإنشاء دولة مؤسسات". وأضافت: "تم البدء بإنشاء فرق مراكز التميز في الوزارات والمؤسسات الحكومية، للرقى بمستوى الخدمات، وظهرت حاجة بعض الفرق الى قادة موهوبين".

وأشارت الى أن "وزارة المال الفلسطينية وضعت برامج خاصة لاستقطاب القادة الموهوبين الفلسطينيين من الخارج سيعملون عنها قريبا، اضافة الى دراسة تجارب بعض الدول في مجال استقطاب واستيقاء القادة الموهوبين (قطر)، ومشاركة وزارة المال في مراجعة وتعديل قانون الخدمة المدنية الفلسطيني، مع الأخذ بالاعتبار تشكيل لجنة فنية لدراسة استقطاب وتعيين القادة الموهوبين". وشددت المصري على "أهمية وضع قانون ولوائح تنفيذية خاصة باستقطاب القادة الموهوبين، وتحفيز بقائهم، والمحافظة على حقوق القادة الموهوبين، مع ضمان استمرارية تقديمهم للخدمات للحكومة، وتوفير الغطاء السياسي والقانوني في استقطاب واستيقاء القادة الموهوبين، بالإضافة إلى المحفزات المالية، توفير المحفزات الأخرى (المجمعية، ...)، للقادة الموهوبين، والقيام بنشاطات دولية متنوعة (مؤتمرات، ورشات عمل، تبادل خبرات، ...) بين القادة الموهوبين، لتبادل تجاربهم ولزيادة معرفتهم".

البساط

وفي ختام الجلسة، كانت مداخلة لمديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيض البساط، فقالت ان "المعهد انشئ لمواكبة ادخال عناصر جدد الى وزارة المال ضمن اطار عملية اصلاح الوزارة". وقالت: "كان احد التحديات الكبيرة امكان استقطاب كوادر في ظل وسائل توظيف قديمة جفاء، وعملنا على خطين: الاول هو تدريب العناصر الموجودين والمتقدمين في السن، والثاني هو تحسين آليات استقطاب العناصر الجدد ودخولهم الى وزارة المال، بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، من خلال تعزيز الشفافية والاعلان عن الوظائف". وأشارت الى أن "نحو ٢٠٠٠ موظف جديد دخلوا الى وزارة المال في السنوات العشر المنصرمة، وهؤلاء يمثلون ٢٠٠٠ فرصة". ولاحظت ان "الاصلاح الاداري حتى اليوم اتسم في كثير من الأحيان بالديماغوجية وأهمل عنصر الكلفة الأساسي". وأكدت أن "التدريب لا يحل المشكلة" مشددة على أهمية "التركيز على نوعية العنصر البشري". ولفتت البساط الى أن "تحسين آليات الدخول يواجه مشاكل لأن القرار ليس عند الجهة التي تحتاج الى القياديين"، داعية الى "أن يكون القرار تشاركيا أكثر وتطوير وسائل الاستقطاب والغربة، وإيجاد آليات أكثر شفافية للاعلان عن الوظائف ومحتوى المباريات، وتحديث هذه المباريات".

شمس الدين

وترأس وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الإدارية ابراهيم شمس الدين الجلسة الثانية، وألقى كلمة وصف فيها معهد باسل فليحان بأنه "أحد المؤسسات المميزة في الإدارة اللبنانية". وأشار الى "بديهية فكرة القيادة ووجود بنية أو صيغة قيادة في أي جماعة بشرية منظمة". وقال: "لا يمكن تصور ادارة من دون بنية قيادية، فمن دون قيادة لا تتقدم الإدارة ولا تنتج أمورا مفيدة منها". وأوضح أن "الإدارة هي خادم للناس وهذا مرتبط بتحول مفهوم الدولة من الدولة الحاكمة والمتسلطة الى الدولة الخادمة". واعتبر أن الدولة "تعود بذلك الى أصل وظيفتها وهي ان تكون خادمة للناس وليست ادارة تسلط".

وشدد شمس الدين على أن "الإصلاح ليس نشاطا نقوم به في نقطة من الزمن ثم نتركه ولا نقوم بشيء، بل ان الإصلاح هو عملية التنمية الإدارية المستمرة".

وأبرز أهمية دور النساء في المجتمع وفي الحكم والإدارة العامة. وأشار الى أن "ثمة معطيات احصائية ذات دلالة تفيد بأن النساء أكثر دقة في العمل من الرجال، وأقل ميلا الى الفساد والإفساد، ولديهن حافز اضافي للنجاح وهو اثبات قدرتهن". ورأى أن "اهمال هذه النقطة وعدم افساح المجال لتولي النساء مهام دقيقة وصعبة هو خطأ كبير بمعنى الحاكمة".

وذكر شمس الدين بأنه خلال توليه منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية في الحكومة الماضية تقدم، بتكليف من مجلس الوزراء، بمشروع آلية لاختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الاولى، لافتا الى ان "ثمة شعورا في هذه الفئة بنسبة ٤٥ ٪ في المنة حاليا". وقال: "في فهمي وبرأي كثيرين هذه الآلية صحيحة وجيدة وشفافة، لكن هذه الآلية لم يتم التعامل معها بل تمت تحيئها بحياء". وأضاف: "هذه الآلية تتيح للقيادة السياسية والسلطة الاجرائية أن تختار ٣٠ او ٤٠ شخصا في قيادة الإدارة العامة، بناء على مواصفات ومعايير يمكن فحصها وتصحيحها والتحقق منها، لكنها رفضت من القوى السياسية الكبرى ليس لأنها غير جيدة، ولكن لأن كل جهة تريد الاستمرار في ان تشهر اسماءها الخاصة وتطلب تعيين ازالماها". وتابع: "لا أحد يريد ادارة بل يريدون اتباعا، وثمة اقطاع سياسي في لبنان، والجهات التي تملك سلطة غير قانونية وقادرة على اختيار قيادة ادارية بالإرغام، لا تجد نفسها مضطرة للقبول باقرار مبادئ عدالة وحق في هذا المجال، ولكن أمل في أن تتمكن الحكومة الجديدة من تحقيق تقدم في هذا المجال". ولاحظ شمس الدين ختاماً أن "الدستور اللبناني معلق وثمة حال طوارئ غير معلنة في لبنان، وتعلنها غير الدولة".

عبد الحميد

ثم عرضت المستشارة الأولى للسياسات لرئيس جهاز التنظيم والإدارة المصري، للنظام البيروقراطي المصري الدكتورة ضحى عبد الحميد، ولاحظت أن الإدارة العامة في مصر "تعتلي التعقيد وتداخل الصلاحيات والازواجية". وأشارت الى أن "تدني الرواتب يشجع الفساد"، وأن بيئة العمل "غير صالحة"، لافتة الى "غياب الآليات الشفافة" و"الأمية المعلوماتية". ورأت أن ثمة "قصورا في تلبية حاجات المواطنين كما ونوعا، والثقة غائبة بالإدارة العامة". وشددت عبد الحميد "على ضرورة توافر التزام سياسي قوي بالإصلاح في الإدارة العامة"، معتبرة أن هذا "ثمة حاجة فورية وملحة لهذا الإصلاح لأسباب عدة منها تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وضرورة تحسين مناخ الاستثمار".

بوراس

وأشارت مديرة الدراسات في المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر زهراء بوراس، الى أن الجزائر "شهدت اصلاحات عدة في السنوات الأخيرة، منها اصلاح بنى الدولة ومهامها لزيادة فاعليتها"، مشيرة الى أن "هذا الإصلاح يقوم على محورين: نشر ثقافة الاداء والنتائج، وارساء حوكمة أفضل".

اسكندر

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور مروان اسكندر ان "البرهان على أن الإدارة الحكومية في لبنان غير ناجحة هو أن اللجنتين اللتين قدمتا توصيات لم تؤدى الى أي نتائج". ولاحظ أن "الإدارة اللبنانية فضفاضة ومكلفة وقليلة الانتاجية وبحاجة الى نفضة كاملة". وقال: "لقد وضع الوزير شمس الدين اصبعه على الجرح بقوله انه لم يجد أي رغبة للنظر في مشروع آلية اختيار المديرين العامين وموظفي الفئة الأولى الذي قدمه". وتابع: "لا يمكن أن نتوقع نموا بمعدلات مفيدة ما لم يحصل تحسين جذري في الإدارة". واعتبر أن "معدلات النمو التي حققها لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة تعود الى نشاط اللبنانيين خارج لبنان أفرادا وشركات".